



"بالنسبة إليه، المال هو أداة في لعبة الاحتياط. هو يريده ليس لقيمة الشرائية، بل للمشاركة في استكماله هذه اللعبة". كين فوليت (مؤلف وكاتب ويلزي).

كيف يمكن حماية الليرة السورية؟ الجواب التلقائي - بل الواقعي - هو زوال بشار الأسد إلى الأبد، وقيام دولة ديمقراطية تعدية، تعتمد - بصورة تلقائية أيضاً - اقتصاداً وطنياً، لا أسررياً. والحقيقة أن زوال الأسد الذي وضع نفسه مقابل أمة بأكملها، ويقتل السوريين العزل بكل الوسائل الوحشية، سيحمي كل شيء في البلاد، وبالتأكيد أرواح الشعب السوري في مقدمتها. لكن لأعونان النظام الوحشي "رؤيه" في حماية الليرة السورية، التي فقدت 50% في المائة على الأقل من قيمتها في ظل الثورة الشعبية السلمية العارمة التي تحتاج البلاد. وستظل هذه الليرة تترنح إلى أن ينتهي الأسد ومعه أعوانه. فقد ثبت منذ اليوم الأول أن الليرة السورية ليست محسودة كما ادعى عدد من "جهازه" اقتصاد بشار الأسد، وفي مقدمتهم حاكم مصرفه المركزي. ويبدو واضحاً أن قيمة "الأحجبة" المانعة لسقوط العملة السورية، تساوي قيمتها الفعلية المتهاوية.

"رؤيه" الجديدة لبعض أعوان سلطة لا شرعية، تتحصر في طباعة أوراق نقدية جديدة، وسحب الأوراق النقدية المتداولة. وهي في الواقع تدخل في مجمل "رؤى" التخريبية التي تعم البلاد، من تعويم كلي لليرة، إلى تعويم جزئي، ومن حظر استيراد البضائع الكمالية، إلى إلغاء حظرها، ورفع الرسوم عليها، ومن استجاء 500 ليرة من كل مواطن سوري لدعم "الاقتصاد" إلى فرضها بالقوة على المواطنين. وأن الاقتصاد في سوريا ليس وطنياً، فمثل هذا النوع من الخراب والتخبط يبدو واقعياً.

لترك هذا جانباً. لماذا الدعوة إلى طباعة أوراق نقدية جديدة؟ يعتقد هؤلاء الغائبون عن الواقع أن ذلك سيجبر من يملك الليرة السورية إلى تبديلاها، ومن ثم فإن السلطة سيكون لديها تقدير دقيق لكم الكتلة النقدية الموجودة من العملة السورية، على اعتبار أنها لا تعرف ما هو موجود منها بالفعل! بل مضوا أبعد من ذلك، عندما أكدوا أن هذا الإجراء سيساعد على التخلص من الأوراق النقدية المزورة. وأن الأحلام هي التي تدير اقتصاد سوريا - الوطني سابقاً -، فيؤكد هؤلاء أن قيمة الدولار الأمريكي الواحد، ستتحفظ إلى 30 ليرة، من 80 ليرة هي القيمة المتداولة للدولار حالياً!!

وسواء قبل بشار الأسد بهذه "رؤيه" أم لم يقبل، فلا شك في أن "منظري" اقتصاد السلطة، ينغمسمون في وهم لا حدود له. ربما من فرط إصرار السوريين العزل على الوقوف حتى النهاية في وجه واحد من أكثر الأنظمة وحشية في التاريخ الحديث. وهنا يأتي سؤال متسلل من بين الخراب الاقتصادي في سوريا، وهو: هل يصمد بشار الأسد حقاً، حتى تُستكمم عملية طباعة

جديدة كاملة للأوراق النقدية، فيما لو تم اعتماد هذه "الرؤوية؟" تكفي الإشارة هنا إلى أن المظاهرات السلمية اقتربت كثيراً نحو قصر الأسد في قلب دمشق، وهذا الأمر حتمي في سياق ثورة لا رجعة عنها. لكن السؤال الذي يفرض نفسه - من دون تسللـ، هل ستتشكل الطباعة المطلوبة حبل نجا لليرة السورية؟ الجواب ببساطة هو: لا كبيرة جداً. ففي مثل هذه الحالات، لا تمثل عمليات جمع شبه شاملة للأوراق النقدية، بحجة تبديلها أي سند لها؛ لأن الأسس التي تقوم عليها أي عملية مرتبطة بالاقتصاد الوطني الكلي للبلاد.. لا باقتصاد أسرة واحدة، وبالاستقرار والنزاهة.. لا الخراب والنهب، وبالرؤى.. الواقعية لا الحالمـة.

في منتصف سبعينيات القرن الماضي كان الدولار الأمريكي يساوي 2.5 ليرة سورية، ويبلغ الآن أكثر من 80 ليرة، ولم يكن السبب - ولن يكون - تهريب الأوراق النقدية السورية إلى الخارج، أو عدم معرفة السلطة بحجم الكتلة النقدية. هذه النتيجة كانت محصلة لمجموعة من الأسباب، في مقدمتها سرقة المال العام، والاستحواذ على مقدرات البلاد، والسيطرة الكاملة على المصرف المركزي، وطبع الأوراق النقدية دون رصيد أو سند أو غطاء. وإذا أردنا أن ندخل في سياق قناعة حاكم المصرف المركزي بأن الليرة السورية محسودة، لا مانع لو قلنا: إن من بين أسباب تدمير هذه الليرة، ربما النحس الذي جلبهـ - ولا تزالـ صورة الأسد الأب على ورقة الألف ليرة طوال أكثر من عقدين. لكن الأمر ليس كذلك بالتأكيد.

إن قيمة الأوراق النقدية لا تُحسب بجمال وأناقة تصميمها، ولا بتاريخ طباعتها، بل بقوة ونراة الجهة التي تصدر عنها. ففي بلد يذهب فيها الرئيس - وشقيقـه على الأقل - إلى البنك المركزي، لحمل ما يرغب من موجوداته إلى الخارج، لا يبقى للعملة الوطنية قيمة تذكر، حتى لو كان مصممها ليوناردو دافنشي نفسه، وحتى لو خرجت للتو من المطبع "طازجة". وفي بلد تطبع فيه العملة كما تطبع بطاقات الدعوة إلى الأعراس، لا توجد جهة تقبل التعاطي معها. وفي بلد يسيطر فيه ابن حال الأسد على 60 في المائة من اقتصاد البلاد، لا يمكن ضمان العملة الصادرة منهـ. وإذا ما استمر بشار الأسد في السلطة "فستناضل" الليرة السورية كـي تتساوى مع قيمة الورق الجديد - والقديمـ - الذي طُبـعـتـ عليهـ.

المصدر: الاقتصادية الإلكترونية.

المصادر: